

وُشْر

# أخبـار مصر



# رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يوم . الخميس 08 يونيو 2023

# إشكالية التأويل فى الخطاب الدينى - مقال للدكتور عصام عبدالفتاح

( رأي . المصري اليوم )

كأن اقتصد المتكلم فى انتقاء مفردات خطابه فاتسعت المساحة الدلالية بين ما يرمى إليه وما يكشف عنه خطابه؟ ويدق الأمر حينما تتعدد دلالات الخطاب بحكم اختلاف السياق التاريخى والثقافى والاجتماعى الذى تشكل فيه.

كما يزداد الأمر تعقيدا حينما يتعلق الأمر بخطاب مضى عليه قرون طويلة، فتعين على من يطمح إلى إجلاء معناها أن يحاول بشق الأنفس استحضار السياق الذى ولد فيه الخطاب والبحث عن معانيه المحتملة خلال الفترة الزمنية التى نشأ فيها. لأن المعنى قد يتغير بمرور الزمن وتتخلق منه دلالات أخرى مجازية، بحيث يفقد معناها الأصلية بحكم التطور الحضارى والاجتماعى.

خذ مثلا مفردة «رضخ أو رضوخ»، وهى تستعمل فى عصرنا بمعنى الخضوع والإذعان، على الرغم من أن الرضخ هو تهشيم الرأس!، فعبارة مثل «رضخ الولد رأس فلان بحجر»، معناها أنه هشم رأسه بحجر. ولا علاقة دلالية بين التهشيم والخضوع. لكن تداول الكلمة فى سياقات تاريخية واجتماعية مختلفة شحن حملتها الدلالية بمعانٍ أخرى مثل: الخضوع والإذعان، بحيث كاد يتوارى معناها الأصلية وهو: الكسر والتهشيم. وحينما يتعلق الأمر بنصوص قانونية مثلا.

فإن المشرع يوكل إلى القضاء مهمة شاقة هى تحديد معانى النص وفق قواعد معينة، حتى يمكنه تطبيقه على الوقائع المعروضة عليه تطبيقا صائبا. بيد أن المشكلة تكمن فى الواقع فى مفهوم «التطبيق الصائب». خذ مثلا كلمة «قذف» أو «سب» أو «إهانة».

السؤال المثار هنا هو: ما الشروط اللغوية التى يجب أن تستوفىها أى كلمة كيما تعد شتما أو إهانة؟، لا مراء فى أن ثمة كلمات كثيرة لا يختلف حولها اثنان فى عدها كذلك، ولكن الاستثناس بالعرف الجارى وحده ليس بمعيار قاطع لأن ثمة ألفاظا عديدة يختلف الحكم حول حملتها من العنف اللفظى بين شخص وآخر بسبب عوامل ثقافية واجتماعية لا حصر لها.

ولا عجب أن نرى مؤتمرات دولية عديدة تضم اللغويين ورجال القانون معا تعقد باستمرار فى المحافل الأكاديمية لتعالج هذه الإشكالية بسبب صعوبة الارتكان على معيار «التقدير الشخصى» فى اكتناها معانى الألفاظ.

ولو انتقلنا إلى الميدان الفقهى فإن الأمر يزداد تعقيدا لتعلقه بالنصوص المقدسة. لأن مفهوم «الوضوح القطعى للنص» مفهوم لا يخلو من الغموض.

خذ مثلا نص آية المائدة 5/ 38: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا تَكَالُفًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ». لئن بدا هذا النص صريحا وقطعيا فإن الفقهاء اختلفوا فى شأن الحد اختلافات عديدة.

لماذا؟ لأن ثمة مسائل كثيرة يثيرها مفهوم النص جمعها القرطبى فى كتابه «الجامع لأحكام القرآن» ومن بينها: «ماذا عن الاشتراك فى السرقة؟ وهل يكون غرم مع القطع؟ وهل تقطع يد من سرق المال ممن سرقه؟ وهل تقطع يده إذا كرر السرقة فى العين المسروقة؟» وهل هناك نصاب محدد للمال المسروق لقطع يد السارق؟.

دفعت هذه المسائل الفقهاء إلى تأويل النص رغم صراحته وقطعيته، مستعينين فى ذلك بالأحاديث النبوية

ومحاولة استحضار سياقه وافتراقوا كثيرا فى تأويله. ومن ثم يثور التساؤل: ما هو المنهج المنطقى الذى ينبغى انتهاجه فى تأويل معانى الخطاب، خاصة أن الخطاب هو أشبه بكائن حى تتعدد وتتنامى دلالاته عبر التاريخ؟.

يجيب عن ذلك ابن رشد فى كتابه «فصل المقال» فيقول: «نحن نقطع قطعاً أن كل ما أدى إليه البرهان، وخالفه ظاهر الشرع أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربى، وهذه القضية لا يشك فيها مسلم ولا يرتاب بها مؤمن».

## لماذا ندفع الضرائب؟ - مقال لزياد بهاد الدين

( رأي . المصري اليوم )

الضرائب ليست قدرًا محتومًا أو عقابًا من السماء، بل تكلفة على المواطنين والشركات يؤدونها سنويًا، كى تسهم الحصيلة الإجمالية فى موارد الدولة. وعلى الدولة بعد ذلك أن تنفق منها فى كل ما هو مطلوب ومفيد: الإنفاق السىادى على الدفاع والأمن.. والإنفاق الرأسمالى على البنية التحتية.. والإنفاق الإدارى على الوزارات والهيئات والمصالح.. والإنفاق الاجتماعى على كل ما يحصل عليه المواطنون من تعليم وصحة ومواصلات ودعم ومعاشات وحماية اجتماعية.

السؤال وجيه ويستحق التعامل معه بجدية.. ولكن مع تقديرى لاعتراض دافعى الضرائب على عدم حصولهم على مقابل ملموس وكافٍ، إلا أن الالتزام على المواطنين والشركات بدفع الضرائب يجب أن يكون دون أى قيد أو شرط، لأنه التزام أساسى وواجب وطنى وحق للمجتمع لا يجوز النزول عنه لأى سبب. ولو تركت الأمور للتقدير الشخصى وما يعتقد كل واحد أنه يحصل عليه من مقابل أو خدمات، لتحول الموضوع إلى فوضى عارمة، ولنضبت موارد الدولة فورًا.

ولكن..

نعم، هناك تحفظات كثيرة على وضعنا الحالى يلزم التطرق إليها ومناقشتها بجدية.

أولها: أن قبول مبدأ دفع الضرائب لا يعنى حظر مناقشتها وتحسين أحوالها بقدر ما علينا واجب دفع الضريبة، كذلك من حقنا فهم مصادر الضرائب، وأسعارها، ونسبة الالتزام بسدادها، ونسب التهرب، وما يجرى حيالها، ومدى تعبير السياسة الضريبية عن السياسات الاقتصادية والاستثمارية والاجتماعية.. كل هذا من حقنا، بل من واجبنا مناقشته، ولكن مع الالتزام بسداد الضريبة، إلى أن تتغير أو يجرى تعديلها.

أما عن جانب الإنفاق، فهو الأكثر خطورة وأهمية. من حق المواطنين دافعى الضرائب أن يشتكوا من عدم الحصول على مقابل ما يدفعونه.. ولكن الحل ليس الامتناع أو التهرب، بل مطالبة الجهات التنفيذية بتوفير الخدمات وتحسينها وتطويرها وإتاحتها للجميع وبمقابل عادل.. هذه أهم مسؤوليات البرلمان والمجالس المحلية (حينما يجرى انتخابها)، والنقابات، والأحزاب، والإعلام.. ولهذا فإن العدالة الضريبية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمستوى المشاركة السياسية، وديمقراطية التمثيل البرلمانى والمحلى وحرية الإعلام والعمل السياسى، لأنه فى غياب هذه العناصر لا تكون هناك رقابة على الدولة فى تحديد أوجه الإنفاق، ولا شراكة فى صنع القرار، فتأتى أولويات الإنفاق مختلفة

عما يحتاجه المجتمع.

ثم دعونا لا ننسى أن إحدى أهم وظائف الضرائب هي تنفيذ سياسة الدولة الاجتماعية، وإعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الطبقات الأكثر احتياجًا.. فلا يلزم حصول كل مواطن على مقابل ما يدفعه، بل الأصل أن جزءًا أساسيًا مما يسدده ضريبياً لن يحصل على مقابله، لأنه سوف يفيد الغير الأكثر احتياجاً أو استحقاقاً.

كذلك فإن الحديث عن الضرائب وإنفاقها لا يمكن أن يغفل ما هو معروف من التباين الكبير في الالتزام بالسداد بين فئات المجتمع، بل بين أصحاب المهنة الواحدة. وزارة المالية ومصحة الضرائب تعلنان ما يتم تحقيقه من تقدم في توسيع قاعدة الالتزام الضريبي.. ولكن هل الوضع الحالي مُرضٍ؟

سداد الضريبة واجب، ولكن مناقشة مصادرها، وأوجه إنفاقها، ومستوى الخدمات العامة التي يحصل عليها المواطنون، والسياسة الاجتماعية التي تعبر عنها، وحجم التهرب الضريبي.. كل هذا جدير بالمناقشة، ويستحق أن يشهد الكثير من التحسن.

أما الاعتقاد بأن مقاومة دفع الضرائب تعبر عن مصالح محدودى الدخول الذين يحاربون الغلاء في ذات الوقت الذي تطاردهم فيه الدولة بمزيد من الأعباء، فهو في غير محله. مصلحة الفقراء هي أن يكون هناك التزام في المجتمع بسداد الضريبة، لأن ضعف الحصيلة يحد من قدرة الدولة على الإنفاق الاجتماعي وعلى إعادة توزيع الدخل. من يُرد صالح الفقراء، عليه أن يتمسك بمبدأ دفع الضريبة.. وعلى التوازي، يطالب بخدمات جيدة وحماية اجتماعية كافية وغلق أبواب التهرب الضريبي.

## مليارات الأوقاف - مقال لحمدى رزق

( رأي . المصري اليوم )

يغبطك وزير الأوقاف، الدكتور محمد مختار جمعة، بأرقام هيئة الأوقاف المتحققة عن العام المالى المنتهى، حققت قفزة فى الإيرادات.

إجمالى المتحصلات من إيرادات هيئة الأوقاف عن الفترة من (1 يوليو 2022م حتى 31 مايو 2023م) بلغ (مليارين و72 مليوناً و87 ألفاً و563 جنيهاً)، بزيادة قدرها (268،436،563 جنيهاً)، بنسبة تقدر بنحو

(14.9%) عما تم تحصيله خلال نفس الفترة من العام المالى الماضى 2021- 2022م، وبزيادة قدرها (475،103،618 جنيهاً)، بنسبة قدرها (29.8%) عما تم تحصيله خلال نفس الفترة من العام المالى 2020- 2021م.

اللهم زد وبارك، وبعدها يلح علينا السؤال: الرقم (ما يزيد على مليارين) أين يذهب.. وماهية مصارفه الوقفية؟.. وهل يدخل قسم منه إلى الخزينة العامة؟.. وهل تكفى وزارة الأوقاف نفسها بمالها، تكفل موظفيها ومساجدها ومصروفاتها بعيداً عن الموازنة العامة؟!.

كلها أسئلة تنتظر الإجابة عنها من الوزير جمعة، ببيان تفصيلى عن مصروفات الوزارة وإيراداتها الوقفية، بيان

للناس، نموذج ومثال على شفافية الأرقام فى وزارات الحكومة المصرية.

لماذا البيان؟، لأن الإيرادات المليارية مستوجب مقارنتها بالمصروفات المليارية، هكذا تصح الأرقام مقارنة، وتسلم من التشكيك، ومعلوم أن آفة حارتنا الشك، ولا نشك ألبتة فى رشادة التصرفات المالية فى وزارة توصف بالثرية، ووقفياتها تسد عين الشمس، عكسًا «الوزير جمعة» يوصف بأنه من المقترين.

مهم معرفة أين تذهب هذه المتحصلات المليارية والزيادة المتحققة، صحيح أن وزارة الأوقاف وزارة خدمية، تخدم الدعوة الإسلامية، ولكن «فقه الأولويات» مستوجب تحكيمه فى أوجه الإنفاق.

هيئة الأوقاف بأملها المتنوعة يمكن أن تكون الدجاجة التى تبيض ذهبًا، فقط إذا حسن استثمار ما هو كائن تحت يديها من وقفيات غنية بالخيرات!

وسؤال لوجه الله: هل تحتاج الوزارة لهيئة استثمارية احترافية تدير الوقف الخيرى على تنوعه، مطالعة أرقام الوقف من أراضٍ وعقارات منتشرة على خريطة الوطن تحتاج إلى رصد وتحقيق وتدقيق، وخطة استثمارية احترافية تضاعف الإيرادات، وتضع الهيئة فى موقعها الطبيعى كجهة استثمارية عبر صندوق الوقف الخيرى، الذى يمكنه الاستثمار فى التعليم والصحة والبنية الأساسية دون تغيير صفة الوقف جريًا على القاعدة الشرعية؟.

وقف حال الوقف على ما أوقف عليه يضيع على الوزارة فرصًا استثمارية متاحة وذات عوائد مجزية تضاعف حجم الوقف الحالى، فقط تغيير الذهنية الحاكمة للوقف الخيرى باجتهاد فقهي تقوم عليه مؤسسة الفتوى المصرية.

معلوم أن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والأحوال، والوقف يحتاج إلى فتوى باجتهاد مؤسس شرعيًا يواكب التغير الحادث فى الأحوال، التى ترتب مصارف شرعية مستجدة ما كانت واردة فى أدبيات الفقه فى زمن مضى.

ما نطرحه ليس ببعيد عن عقلية وزير الأوقاف، الدكتور «محمد مختار جمعة»، يستبطن مثل هذه الأفكار المنتجة لفرص العمل، ودليلى صرف (٢٠ مليون جنيه) دعمًا لمشروع توفير رؤوس ماشية من الأبقار المنتجة لصغار المربين بالتعاون مع وزارتي التضامن الاجتماعى والزراعة واستصلاح الأراضى.

الوزارة لديها جهاز استثمارى فى هيئة الأوقاف المصرية، عليه أن يفكر خارج صندوق الوقف المغلق على وقفياته، يمتلك محفظة مالية معتبرة، وممتلكات فى أرقى الأحياء، وأرضًا من أجود الأراضى الزراعية، يستوجب تشهيلها لصالح الاقتصاد الوطنى بتوفير بعض فرص العمل الكريمة، التى تعف بعض الناس مذلة السؤال.

## مقترح برلماني بخصخصة الأندية الرياضية.. ونواب: مكاسبها 7 أضعاف صناعة السينما في أمريكا

( اقتصاد . صدى البلد )

ووجهت آمال عبد الحميد، عضو لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، بطلب إبداء اقتراح برغبة إلى المستشار الدكتور حنفي جبالي رئيس المجلس، موجه إلى الدكتور أشرف صبحي وزير الشباب والرياضة، يدعو إلى خصخصة

الأندية الرياضية في مصر لزيادة مساهمتها في الاقتصاد القومي.

وقالت النائبة: "إن صناعة الرياضة حول العالم وصلت لـ 840 مليار دولار سنويًا، ومع حساب بعض الأنشطة الملحقة بها مثل التغذية والنقل والبث وغيرها يصل إلى تريليون و800 مليون دولار سنويًا ورغم كل تلك المكاسب العالمية، إلا أن الأمر في مصر مختلف تمامًا، حيث ما زالت الأندية والرياضة تمثل عبئًا كبيرًا على ميزانية الدولة، حيث تحصل على رقم كبير من موازنة الشباب والرياضة سنويًا، لدعم الإنشاءات ودعم النشاط الرياضي، ووصل متوسط دعم الأندية سنويًا من الوزارة إلى 800 مليون جنيه".

وأضافت قائلاً: "مساهمة الأندية في بناء الاقتصاد الوطني ضرورة ملحة، باعتبار الرياضة إحدى ركائز تنويع الاقتصاد، و«مخصصة» الأندية الرياضية، أي خروجها من تحت عباءة المؤسسات العامة، إلى مظلة المؤسسات الخاصة، مشروع يسهم بشكل فعال في جذب مستثمرين جدد، ويخفف العبء على خزينة الدولة".

وكشفت "عبدالحمد": "مصر بها أكثر من 1010 نواد رياضية، يبلغ عدد الأندية الخاصة منها نسبة ضئيلة للغاية، مقارنة بالأندية العامة المملوكة للدولة التي تتخطى أكثر من 80% يتم دعمها بأكثر من 800 مليون جنيه سنويًا، مع إيرادات طفيفة وعجز في ميزانية النشاط الرياضي بأغلب تلك الأندية، والباقي أندية الشركات".

وأوضحت عضو لجنة الخطة والموازنة، أن الرياضة في أغلب دول العالم المتقدم أصبحت سببًا رئيسيًا لإنعاش الاقتصاد، فمثلًا نجد أن عائد الرياضة في أمريكا يساوي 7 أضعاف دخل السينما، كما تمثل كرة القدم في البرازيل أحد أبرز موارد دخل الدولة، نتيجة الاعتناء باللعبين الصغار وتسويقهم إلى الأندية الأوروبية بملايين الدولارات، وهو ما يجعل كرة القدم سلعة قومية في البرازيل تساهم بما يقرب من 10% من الدخل القومي.

وأشارت إلى أن الرياضة المصرية تحتاج إلى اعتماد آلية خصخصة الأندية من أجل مضاعفة الموارد المالية وضخ رؤوس أموال جديدة بالتعاون مع القطاع الخاص، وتوفير أموال ضخمة تنفقها الحكومة ممثلة في وزارة الشباب والرياضة، لدعم الأندية ومنشآتها وتوفير تلك الأموال لإنفاقها على توسيع قاعدة الممارسة الرياضية واكتشاف المواهب ودعم مراكز الشباب.

وقال النائب أحمد البلشي عضو لجنة الشباب والرياضة بمجلس الشيوخ، إن خزينة الدولة تتحمل أعباء مالية كبيرة لصالح الأندية، خصوصًا ما يتعلق بدعم الكهرباء وغيرها من الخدمات، موضحًا أنه ليس على الدولة أن تتحمل خزينتها نفقات الأندية الغنية والكبيرة.

وأكد عضو لجنة الرياضة بمجلس الشيوخ، في تصريحاته لـ صدى البلد على أهمية توقف دعم الدولة للأندية الكبيرة التي تحقق بطولات، معقبا أنه في ظل اهتمام الدولة المصرية بقطاع الرياضة، ينبغي ان نسلط الضوء على الاستثمار الرياضي، باعتباره مجالًا جذابًا لرؤوس الأموال في ظل الوضع الحالي.

وأردف النائب أحمد البلشي أن حجم الاستثمار الرياضي على مستوى العالم تخطى 700 مليار دولار، مشيرًا إلى أن توقف الانفاق الحكومي للأندية، لن يتحقق ذلك إلا من خلال تنفيذ الاستثمار بصورة جيدة داخل الأندية حتى نرفع عن كاهل الدولة الميزانيات الضخمة التي تضخها في الأندية .

ونوه عضو لجنة الرياضة بمجلس الشيوخ لأهمية إنشاء الدولة لمشروع رعاية الموهبة والنش ودعمه، على أن يكون بالشراكة مع القطاع الخاص من خلال شركة لتوفير الرعاية، مع توفير أطقم مدربين وأخصائي نفسيين ومتخصصين بالتغذية بالإضافة إلى الجوانب التعليمية والصحية.



